Alustath Journal for Human and Social Sciences

Volume 226 | Issue 2 Article 1

8-15-2018

Israeli love and its implications for heritage and archeological sites In Hebron governorate

Sami Mohammed Alqam
Filastin / Al Quds Open University

Follow this and additional works at: https://alustath.uobaghdad.edu.iq/journal

Recommended Citation
Alqam, Sami Mohammed (2018) "Israeli love and its implications for heritage and archeological sites In Hebron governorate," *Alustath Journal for Human and Social Sciences*: Vol. 226: Iss. 2, Article 1.
DOI: 10.36473/ujhss.v226i2.76
Available at: https://alustath.uobaghdad.edu.iq/journal/vol226/iss2/1

This Article is brought to you for free and open access by Alustath Journal for Human and Social Sciences. It has been accepted for inclusion in Alustath Journal for Human and Social Sciences by an authorized editor of Alustath Journal for Human and Social Sciences.

المخاطر الاسرائيلية وتداعياتها تجاه المواقع التراثية والأثرية في محافظة الخليل

د. سامي محمد علقم
فلسطين / جامعة القدس المفتوحة
saaiqam@gou.edu

تاريخ التقديم: ٢٨٤ في ٢٠١٧/٩/١٠
تاريخ القبول: ٤٥٧ في ٢٠١٨/٨/٢٠

الملخص:

تمثل المواقع التراثية في محافظة الخليل بكل تفاصيلها تاريخاً متصلاً من الحلقات التي تربط الماضي بالحاضر؛ فتعكس عراقة الشعب الفلسطيني وأصالته وتجذره في أرضه، وتعطي صورة دقيقة عن ملامح الحضارات المتعاقبة التي حكمت المنطقة، إلا أن هذا الإرث التاريخي مهدد بالدمار بسبب سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بمصادرة المباني أو هدمها أو تهويدها بحيث تسعى سلطات الاحتلال جاهدة إلى نهب خيرات الشعب الفلسطيني وطمس تدمير ومصادرة موروثه الثقافي، وكل ما يشير إلى حقه في أرضه ومقدساته؛ في محاولة منها لتزوير الحقائق التاريخية؛ ونتيجة لهذه السياسة وقعت العمارة الفلسطينية في الخليل، كأحد مكونات الثقافة الفلسطينية في مرمى استهداف سلطات الاحتلال؛ فعملت على مصادرة الكثير من المباني التاريخية الفلسطينية، سواء كانت سكنية أو دينية أو معالم أثرية، بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية المدعومة بقوة الجيش والشرطة الإسرائيلية، وإلصقت روايات توراتية مختلقة بهذه المباني؛ لاتخاذها ذريعة تؤدي إلى سيطرتها عليها، كما لجأت إلى سياسة السرقة والتزوير.

الكلمات المفتاحية: المخاطرالاسرائيلية، المواقع الاثرية، المواقع الاراثية. اسرائيل.

Israeli love and its implications for heritage and archeological sites In Hebron governorate

Dr.. Sami Mohammed Alqam
Filastin / Al Quds Open University
saaiqam@gou.edu

Abstract:

The heritage sites in Hebron Governorate in all its details represent a historical history connected to the past and the present, Reflecting the heritage of the Palestinian people and its originality and roots in its land, and gives a precise picture of the features of successive civilizations that ruled the region, However, this historical legacy is threatened by destruction due to the policy of the Israeli occupation authorities to confiscate, demolish or Judaize buildings so that the occupation authorities strive to loot the goods of the Palestinian people and obliterate, destroy or confiscate their cultural heritage, And all that indicates the right to his land and sanctities; in an attempt to falsify historical facts; As a result of this policy occurred Palestinian architecture in Hebron, As a component of the Palestinian culture in the range of targeting the occupation authorities; they have confiscated many of the Palestinian historical buildings, whether residential or religious or archaeological sites, issuing a series of military orders backed by the army and the Israeli police, and pasted biblical accounts of these buildings; As well as resorting to the policy of theft and forgery.

المقدمة:

تعد أرض الخليل التي يعود تاريخها لأكثر من سبعة آلاف سنة أرضاً مقدسة في الديانات الثلاث فهي تضم مقامات للكثير من الأنبياء والرسل عليهم السلام والعديد من مقامات الصحابة رضوان الله عليهم وأشهرها مقام إبراهيم الخليل في المسجد الإبراهيمي في قلب الخليل ومن نسله يعقوب ومن يعقوب جاء يوسف والأسباط، كما يوجد أيضا في المحافظة مقام للنبي نوح في مدينة دورا ومقام النبي يونس في مدينة حلحول في مسجد نسب إليه على قمة إحدى جبال الخليل، وفي بلدة بني نعيم فهناك مقام منسوب إلى النبي لوط في مسجد نسب إليه، كما يوجد في المحافظة العديد من مقامات الصحابة كأبو عبيدة بن الجراح وتميم الداري وعبد الله بن مسعود وفاطمة بنت الحسن رضوان الله عليهم، وسكن زكريا في يطا وفيها ولد ابنه يحيى عليهما السلام.

ففي العام ٢٠١٠ أقرت الحكومة الإسرائيلية ضم الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، إلى قائمة المواقع الأثرية الإسرائيلية، وخصصت لها أكثر من مئة مليون دولار؛ بهدف صيانتها وترميمها، ووضعت خطة تنص على صيانة ١٥٠ موقعاً أثرياً لربطها بمسار تاريخي توراتي.

وتسعى حكومة الاحتلال الاسرائيلي إلى إطلاق خطة خماسية أخرى لتهويد معالم أثرية في فلسطين وترميم أخرى، بالإضافة إلى إقامة مشاريع تراثية مرتبطة بالتراث اليهودي المزعوم، مثل إقامة نصب تذكارية ومتاحف صغيرة، ومواقع أثرية وحدائق، هذا ولم تقتصر العملية على مدينة الخليل بل طالت القدس وبيت لحم، وكل المدن والقرى الفلسطينية عبر بسط سيطرتها على مجموعة من المباني والمقامات الدينية والأثرية؛ متذرعة بارتباطها بالمعتقدات اليهودية، مثل: قبر يوسف في قلب مدينة نابلس، ومقامات بلدتي كفل حارس وعورتا. كما هدمت العديد من المباني التاريخية، باستخدام القنابل والصواريخ والجرافات، لا سيما خلال انتفاضة الأقصى؛ عندما شنت سلسة من الاجتياحات على مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقامت بسرقة مكونات العمارة الفلسطينية؛ حيث تعمل اسرائيل بالخفاء على نهب مكوناتها، بالسطو على حجارة المباني التاريخية، بما تحمله من مظاهر جمالية لتشييد مبان بطراز قديم للإيهام بتمثيلها رمزًا دينيًا أو شعبيًا، كما حدث عندما سرقت حجارة خربة عزبة "دير سمعان" لتبنى داخل مستوطنة "عالي زهاف" في محافظة سلفيت.

هذا ويحاول الباحث وضع تصور للوضع القائم في المحافظة واقتراح الوسائل الممكنة (الرادعة) للحد من السياسات الاسرائيلية المتبعة في السيطرة والتدمير والنهب التي تتعرض لها هذه المواقع الأثرية لأشكالها كافة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في أن العديد من المواقع والمعالم التراثية والأثرية في محافظة الخليل تتعرض للتدهور والخراب والنهب المستمر بفعل الحفريات والتنقيب الإسرائيلي المستمر عنها، مما أفقدها العديد من سمات إدارتها بصورة علمية من أجل حمايتها والحفاظ على قيمها التراثية والحفاظ على طابع نمطها المعماري الأثري المميز.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. إدارة التراث العمراني في محافظة الخليل بصورة علمية والحفاظ على المواقع التراثية والأثرية والهوية الوطنية وطرزها المعمارية.

٢. العمل على الحفاظ على النسيج المعماري لمواقع ومعالم التراث العمراني، فالحفاظ عليها يشكل ركيزة أساسية عند العمل على تسجيلها في قائمة التراث الثقافي العالمي بما تمتاز به من أصالة وخصائص عمرانية وتاريخية وثقافية مميزة.

٣. تفعيل دور التشريعات والقوانين الوطنية الخاصة بالتراث العمراني. فإدارة التراث الأثري وحمايته تكمن في تضافر وتكامل التشريعات والوعي بقيم التراث.

٤. إدارة وحماية المواقع التراثية والأثرية تعني إبراز معالم ومواقع التراث العمراني كمناطق تراثية والعمل على توظيفها باستخدام سياحة جديدة بعد صيانتها وترميمها وتأهيلها والحفاظ على أصالة نمطها المعماري المتفرد.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

١. إدارة التراث والمواقع التراثية والأثرية في محافظة الخليل مع رسم السياسات ووضع البرامج والخطط الداعمة لإدارتها.

٢. حصر المخاطر والتهديدات الإسرائيلية التي تعمل على تدمير مواقع التراث ونهبها والسيطرة عليها بالمحافظة .

٣. العمل على إتباع سياسة محددة تعمل على حماية مواقع التراث في محافظة الخليل لأهميتها التاريخية والثقافية والجمالية كتراث وطني يجب المحافظة عليه.

٤. إدارة التراث العمراني بإلقاء الضوء على معالم ومظاهر التراث في الخليل، وإبراز الدور الفاعل للترميم والصيانة لمواقع ومعالم هذا التراث.

منهجية البحث:

المنهجية المتبعة في هذا البحث تعتمد على المنهج الاستقرائي، الوصفي والتحليلي، أما إجراءات البحث ووسائله وطرقه فتشمل:

١. جمع المادة العلمية المتعلقة بالمواقع التراثية والأثرية في محافظة الخليل.

٢. إجراء مسح ميداني لبعض مواقع التراث العمراني بمنطقة الدراسة لتحديد المخاطر التي تهدد بإزالة وسرقة وتدمير هذه المواقع التراثية والأثرية في المنطقة.

٣. تحليل المعلومات التي تم جمعها ومعالجتها والعمل على وضع الخطط والبرامج الداعمة لحماية مواقع التراث العمراني والحفاظ على معالمها التراثية.

٤. وضع إطارا عاماً لإدارة المواقع التراثية والأثرية في المستقبل والحفاظ عليها من السرقة والتدمير والنهب المستمر.

الموقع:

تقع مدينة الخليل على مسافة ٣٧ كم جنوبي القدس، و٢٧ كم جنوبي بيت لحم، بلغ عدد سكان محافظة الخليل ٧٢٩٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد سكان مدينة الخليل ٢٢٠,١٤٦ نسمة حسب تقدير السكان عام ٢٠١٦، وهي بذلك أكبر مدينة في النصف الجنوبي من الضفة الغربية، وتعتبر أيضاً مركزاً تجارياً لأكثر من مائة قرية محيطة بها، وأهم مدينة صناعية في الضفة الغربية على الرغم من أنها كانت ومازالت بلدة زراعية بالأساس تشتهر بإنتاج العنب، وفيها وحولها الكثير من المحاجر التي يصدر إنتاجها من حجارة البناء والرخام إلى مدن الضفة الغربية والدول العربية المجاورة.

نبذة عن محافظة الخليل وموروثها التراثي والأثري:

الخليل واحدة من أقدم المدن في فلسطين والعالم، ويعود تاريخها إلى أكثر من ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد ويعتقد أنه منذ حوالي سنة ٤٠٠٠ قبل الميلاد هاجرت قبائل عربية كنعانية من الجزيرة العربية إلى فلسطين، وبنت عدداً من القرى والبلدات في منطقة الخليل وفي فترة لاحقة تم دمج أربع من هذه القرى الواقعة على تلال الخليل لتشكل معاً مدينة ذات نظام سياسي واجتماعي واحد، اتخذت المدينة الموحدة من تل الرميدة مركزاً لها، وازدهرت ازدهاراً ملحوظاً بعد توحيدها وهذا ما يشير إليه بقايا الأسوار والأبراج والبوابات على تل الرميدة ومناطق المدينة الأخرى، ربما كان هذا هو السبب في تسمية المدينة الكنعانية من العصر البرونزي باسم "قرية أربع" وتعني بلدة الأربعة، أو ربما بسبب وقوعها على أربعة تلال وكلمة خليل بالعربية تعني الصديق، والتسمية نسبة إلى إبراهيم خليل الله، بحسب ماورد في القرآن الكريم، هذا وقد عرفت الخليل بعدة أسماء أخرى في العصور المختلفة ومنها: مطالون، كاستيلوم[١]، وممراً وحبرون، ويعتقد اليوم أن إبراهيم الخليل وأبناءه اسحق ويعقوب وزوجاتهم رفقا وليا قد دفنوا في الكهف تحت المسجد الحالي، واتخذ الملك داود مدينة الخليل أول عاصمة لمملكته في القرن العاشر قبل الميلاد، في القرن الأول قبل الميلاد قام الملك هيرودوس بتشييد معبد ضخم فوق كهف إبراهيم وذريته، وأصبحت الخليل رابع أقدس مدينة إسلامية بعد مكة والمدينة والقدس.

أبرز المواقع التراثية والأثرية التاريخية في الخليل:

الحرم الإبراهيمي:

من أبرز المواقع التراثية والأثرية الدينية في المدينة الحرم الإبراهيمي الذي يعتبر أيضاً من أهم المنشآت المعمارية التي ارتبطت باسم مدينة الخليل، ويقع إلى الجنوب الشرقي من المدينة الحديثة، ويحيط بالمسجد سور ضخم يعرف بالحير، بني بحجارة ضخمة يزيد طول بعضها على سبعة أمتار بارتفاع يقارب المتر، ويصل ارتفاع البناء في بعض المواضع إلى ما يزيد عن خمسة عشر متراً، ويرجح أن السور من بقايا بناء أقامه هيرودوس الأدومي في فترة حكمه للمدينة (٣٧ ق.م- ٩م)، وشيد السور فوق مغارة المكفيلة التي اشتراها إبراهيم عليه السلام من عفرون بن صوحر الحثي، والتي هي مرقد الأنبياء إبراهيم ويعقوب وأزواجهم عليهم السلام[٢].

بعد احتلال المدينة من قبل إسرائيل في عام١٩٦٧م، شرع المستوطنون اليهود بالاستيطان في محيط المدينة ثم في داخلها، حيث يوجد حاليا خمس مواقع استيطانية يهودية وهي مستوطنة تل

الرميدة، والدبويا، ومدرسة أسامة بن المنقذ،وسوق الخضار، والاستراحة السياحية قرب المسجد الإبراهيمي الشريف.

تعرض المسجد ولا يزال يتعرض للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة من قبل الجنود والمستوطنين؛ بهدف تحويله إلى معبد يهودي، ومن أفظع ما تعرض إليه المجزرة البشعة التي ارتكبت في الخامس عشر من رمضان ١٩٩٩/٢/٢٥ من قبل الإرهابي الإسرائيلي جولد شتاين أحد مستوطني كريات أربع بينما كان المصلون ساجدين في صلاة الفجر، وقد ذهب ضحية هذه المجزرة ٢٩ مصلياً، فضلاً عن جرح العشرات، وعلى أثر المذبحة تم تقسيم المسجد بين المسلمين واليهود كسابقة في تاريخ المساجد الإسلامية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ومن الأماكن السياحية والأثرية في المدينة رامة الخليل أو حرمة رامة الخليل[٣]، حيث كانت تقوم على هذه البقعة قديماً بلدة تربينتس ويقال أن إبراهيم عليه السلام أقام في هذه البقعة أكثر من مرة.

بركة السلطان:

تقع وسط مدينة الخليل إلى الجنوب الغربي من المسجد الإبراهيمي، بناها السلطان سيف الدين قلاوون الألفي الذي تولى السلطة على مصر والشام أيام المماليك بحجارة مصقولة وقد اتخذت شكلا مربعا بلغ طول ضلعه أربعون مترا تقريبا.

متحف الخليل:

يقع في حارة الدارية قرب خان الخليل وكان في الأصل حماما تركيا عرف باسم حمام إبراهيم الخليل وبقرار من الرئيس ياسر عرفات حول إلى متحف.

البلوطة المقدسية: تقع بالقرب من كنيسة المسكوبية على جبل الجلدة وهي شجرة ضخمة يرجح بأن عمرها يزيد عن خمس آلاف سنة، لا يسمح لأحد بالدخول إليها حفاظا عليها.

كنيسة المسكوبية:

تقع في حديقة الروم الأرثوذكس غربي المدينة بنيت في مطلع القرن الماضي مساحتها ٦٠٠٢م مبنية من الحجر على أرض مساحتها ٧٠ دونما وهي الموقع الوحيد الخاص بالمسيحيين في المدينة.

رامة الخليل (بئر حرم الخليل):

كانت تقوم في ضوء المنطقة قديما بلدة تربينتس وهي تقع بالقرب من مدخل مدينة الخليل الشمالي الشرقي، وعرفت المنطقة في عهد الإمبراطور الروماني هدريان (١١٧–١٣٨ميلادي) [٤]كمركز تجاري مهم حجارة بنائه مماثلة لحجارة المسجد الإبراهيمي لم يتبق منها سوى ثلاث مداميك في بعض المواضع، ويوجد في المنطقة الجنوبية للموقع بئر مسقوف بني بالحجارة إلا أن السقف محطم في بعض المواضع وبالقرب من البئر توجد أحواض حجرية صغيرة تستخدم لسقي الحيوانات.

تهويد محافظة الخليل:

اهتمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨ بالآثار الفلسطينية الدالة على عروبة فلسطين وهويتها الحقيقية، وقد شكلت لجان من علماء الآثار الإسرائيليين بغية البحث الأركيولوجي في جميع أماكن فلسطين التي أنشئت عليها إسرائيل في مايو/أيار ١٩٤٨، وكان الهدف من وراء ذلك تزوير التاريخ عبر تزوير الآثار الفلسطينية وإعطاء صبغة يهودية لها.

ولم تسلم الأوابد التاريخية في المدن الفلسطينية الرئيسة مثل عكا ويافا والقدس وطبريا من الإجراءات الإسرائيلية لجهة تهويدها عبر تزوير الكتابات على جدران تلك الأوابد.

لم تتوقف السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها للضفة والقطاع في العام ١٩٦٧ عن سياساتها الرامية إلى سرقة الآثار الفلسطينية ومحاولات تهويدها من خلال تهويد الزمان والمكان في نهاية المطاف، وتشير الدراسات المتخصصة في الآثار الفلسطينية إلى أن الآثار في الضفة الغربية وخاصة محافظة الخليل قد تعرضت منذ العام ١٩٦٧ لمزيد من عمليات السرقة والبيع بدعم من مؤسسات إسرائيلية مختلفة.

وقد تفاقمت تلك الظاهرة بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠م، وقد أشارت دائرة الآثار والتراث الثقافي الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية في أكثر من مناسبة إلى تعرض ما يزيد عن ٥٠٠ موقع أثري وأكثر من ١٥٠٠ معلم أثري فرعي للسرقة والتدمير من قبل لصوص الآثار والاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب تعرض عدد من مراكز القرى التاريخية لأعمال التدمير الكلي أو الجزئي[٥].

كما أكدت تلك الدائرة أن الآثار والتراث الثقافي الفلسطيني يواجهان مخاطر كبيرة نتيجة استفحال ظاهرة السرقة والاتجار بالآثار الفلسطينية، وهو ما يهدد باستنزاف الموارد الثقافية

والاقتصادية لفلسطين، وتشير الدراسات الفلسطينية إلى أن من أسباب هذه الوضعية انهيار نظام الحماية في المناطق الفلسطينية بفعل السيطرة الإسرائيلية عليها، وبالتالي وقوعها تحت إدارة الاحتلال وسياساته المبرمجة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي قد قام مباشرة بأعمال تدمير لمواقع التراث الثقافي في الخليل وغيرها من المواقع الأثرية في المدن والقرى الفلسطينية المختلفة.

وتبعا لذلك تعد عملية التصدي لتوسع وانتشار ظاهرة سرقة الآثار والاعتداء على المواقع الأثرية الفلسطينية من أكبر التحديات التي تواجه الفلسطينيين للحفاظ على إرثهم الحضاري المهدد بالتهويد وفق سياسات إسرائيلية مبرمجة.

وهذا يتطلب نشر وعي ثقافي مجتمعي فلسطيني من خلال إعلانات وندوات علمية وتوعية في كل المراحل الدراسية لمواجهة التحدي الإسرائيلي الجديد القديم.

كما يتطلب الأمر توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لدائرة الآثار في السلطة الفلسطينية، فضلا عن إقرار قانون الآثار والتراث الثقافي الجديد ليصبح أداة رادعة للمتعاونين مع تجار الآثار في إسرائيل، إضافة إلى وضع برنامج وطني عاجل لمواجهة هذه الظاهرة، خصوصا من خلال برامج التوعية والتثقيف والتربية والتنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

ومن المفيد نشر دراسات عربية وفلسطينية بلغات أجنبية مختلفة لشرح المخاطر الإسرائيلية التي تهدد الآثار الفلسطينية الدالة على الهوية العربية للمدن والقرى الفلسطينية، وبعد ذلك مطالبة المنظمات الدولية ذات الصلة بحماية الآثار والأوابد التاريخية في فلسطين.

الانقضاض على المعالم الأثرية:

ويشار إلى أن الباحثين الفلسطينيين في مجال التاريخ يؤكدون أن الآثار الفلسطينية في محافظة الخليل تشكل ثروة كبيرة وتمثل في الوقت نفسه جزءا هاما من الاقتصاد الوطني الفلسطيني، خاصة أن أساسها التنوع الحضاري الذي يعود إلى أكثر من ٢٠٠ ألف سنة.

وفي هذا الإطار تشير الدراسات أيضا إلى وجود أكثر من ٣٣٠٠ موقع أثري في الضفة الغربية، وثمة عدد من الباحثين يؤكدون أنه في كل نصف كيلومتر من مساحة فلسطين التاريخية يوجد موقع أثري ذو دلالة على الهوية الحقيقية لفلسطين[٦].

واللافت أن السلطات الإسرائيلية بحجة البحث عن تاريخها المزعوم في مدينة الخليل تقوم بمحاولات لسرقة العديد من المواقع الأثرية فيها.

وفي هذا الصدد، يشار إلى أنه على مدى أكثر من أربعة عقود قامت السلطات الإسرائيلية بحفر أنفاق مختلفة الأطوال تحت الحرام الإبراهيمي الشريف، إضافة إلى الأنفاق التي كشف النقاب عنها من جهة الشرق في أسفل الحرم الإبراهيمي.

"رغم أن القانون الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة ينصان على عدم جواز نقل الآثار من الأراضي المحتلة إلا في حالات الإنقاذ، لكن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كل القوانين والمعاهدات الدولية"، ويؤكد الباحثون الفلسطينيون أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا يوجد فيها تقنين لتجارة الآثار، فقانونها يسمح بتجارة الآثار ونقلها، وهي خارج أي إطار أو اتفاقيات دولية تنص على حماية تراث الشعوب المحتلة.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن القانون الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة ينصان على عدم جواز نقل الآثار من الأراضي المحتلة إلا في حالات الإنقاذ، لكن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كل القوانين والمعاهدات الدولية، وهي بذلك نموذج خاص من الاحتلال عبر التاريخ يقوم على تغيير وتزييف التاريخ من أجل صيرورته.

مما تقدم يمكن تسجيل الاستخلاص الآتي:

أولا: بعد أن صادرت إسرائيل القسم الأكبر من الأرض الفلسطينية في العقود الستة الماضية، تسعى الآن لتزوير التاريخ الفلسطيني وفرض يهودية الدولة عبر إطلاق أسماء عبرية على الأوابد التاريخية العربية والإسلامية في فلسطين.

ثانيا: لم تتوقف السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها للضفة والقطاع في العام ١٩٦٧ عن سياساتها الرامية إلى سرقة الآثار الفلسطينية ومحاولات تهويدها.

ثالثا: يوجد أكثر من ٣٣٠٠ موقع أثري في الضفة الغربية، وثمة عدد من الباحثين يؤكدون أنه في كل نصف كيلومتر من مساحة فلسطين التاريخية يوجد موقع أثري ذو دلالة على الهوية الحقيقية لقسطين.

رابعاً: أعمال الحفر اسفل الاستراحة والمقامة في ساحات الحرم الابراهيمي بمدينة الخليل وبالقرب من باب الغار الشريف بجوار منبر صلاح الدين الأيوبي داخل الحرم الابراهيمي، خلال الاعياد اليهودية..

خامسا: اللافت أن السلطات الإسرائيلية وبحجة البحث عن بعض الاثار المزعةمة والمرتبطة بهم في مدينة الخليل في الحرم الابراهيمي تقوم بمحاولات لسرقة العديد من المواقع الأثرية فيها.

سادسا: تعد إسرائيل نموذجا خاصا من الاحتلال عبر التاريخ يقوم على تغيير وتزييف التاريخ من أجل صيرورته وفرض مقولة يهودية الدولة بقوة الاحتلال[٧].

إستنزاف الآثار الفلسطينية:

انتشرت محال بيع القطع الأثرية في الخليل والقدس وباقي المدن الفلسطينية المحتلة، التجار إسرائيليّون والقطع مسروقة من أرض فلسطين، فصعوبة الحياة اليومية على إحدى أقدم مناطق العالم باتت الدافع بالسكان نحو المواقع الأثرية لتدميرها بحثاً عن تحف ترغب بها السوق، فتهرب مئة ألف قطعة أثرية كل سنة من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل حيث تباع في سوق الآثار، فتشكل عملية استنزاف للتاريخ القديم في فلسطين، عملية يجريها الفلسطينيون أنفسهم لتأمين مستلزمات الحياة. فالجدار العازل، والمعابر وصعوبة الحياة تدفع بالمواطنين إلى الحقول والجبال بحثاً عن مقابر ومواقع أثرية يدمرونها في سبيل العثور على قطع أثرية يرغب بها التجار الإسرائيليون، وينتشر «سارقو الآثار» أو المنقبون عنها في القرى والمناطق كلها، وعادة يلتزمون الصمت حيال عملهم، فتضم محافظة الخليل مئات المواقع الأثرية التي تعاقَبت عليها الحضارات: من العصر البرونزي، والنحاسي والحديدي، إلى البيزنطية والصليبية والإسلامية. ما حوّل هذه المنطقة إلى مكان مثالي للمنقبين عن الآثار وتجّارها غير الشرعيين ولبعثات التنقيب الأجنبية والإسرائيلية، التي عملت باكراً في فلسطين بحثاً عن تاريخها التوراتي. وليس هناك موقع أثري في هذه المنطقة لا يظهر فيه أناس يحملون ماكينات كشف المعادن، بحثاً عن أي قطع أثرية لبيعها، وهم يفعلون ذلك، يدمرون المواقع الأثرية، وأية قطع فخارية أو زجاجية أو عملات، قد يكون لها سعر معقول لدى تجار الآثار الإسرائيليين، الذين يدفعون بسخاء في كل ما يعتقدون أنه يتعلق بآثار يهودية في فلسطين.

ومع ازدياد معدلات البطالة، أصبح التنقيب عن الآثار أسلوب حياة بعد حرب عام ١٩٦٧، أصبح الناس بحاجة ماسة إلى العمل، فبدأ العمل في الآثار، التي كانت تظهر عرضاً في بادئ الأمر، عند حفر بئراً مثلاً، أو أساسات منزل، وكانوا يجدون قطعاً فخارية، لا يعرف أهميتها، وعادة ما كانوا يتخلصون منها، حتى بدأت وفود التجار الإسرائيليين والعرب تصل إليهم، يسمعون بالعثور على آثار ويشترون ما يتم العثور علية، فحدثت حركة تنقيب واسعة تحت سمع السلطات الإسرائيلية وبصرها.

وعلى الرغم من مجيء بعثة أميركية للتنقيب في المنطقة، في بداية سبعينيات القرن الماضي، إلا أن التنقيب غير الشرعي استمر، واكتسب السكان «ثقافة أثرية» معينة، عندما رأوا علماء الآثار الأميركيين يغسلون القطع الفخارية، لمعرفة إذا كانت تحوي كتابات أم لا، وهذا فتح مجالاً جديداً للمنقبين غير الشرعيين، وخصوصاً أن القطع الفخارية التي تحمل نقوشاً سعرها أغلى بما لا يقاس مقارنة مع غيرها.

ومع ازدياد معدلات البطالة، أصبح التنقيب عن الآثار أسلوب حياة ووسيلة لتأمين المعيشة بعد بيع القطع للإسرائيليين! وما يزيد من فداحة المشكلة، الشائعات التي تتحدث عن العثور على كنوز من الذهب، ما يدفع البعض إلى تدمير معالم أثرية، بحثاً عن المعدن اللامع.

هذا وتحول الفلسطينيون إلى سارقي مواقعهم الأثرية هو بالتحديد الهدف المنشود من السلطات الإسرائيلية. فهي لا تضيّق عليهم لقمة العيش فحسب، بل إنها تسهّل لهم عملية السرقة والبيع، عبر إقرار قوانين داخلية تسمح بالمتاجرة بالقطع الأثرية. فقانون الآثار الإسرائيلي يحمي التجّار، ويسمح لهم ببيع القطع الأثرية داخل متاجرهم شرط أن تكون تلك مرخّصة، ويسمح لهم أيضاً بتصدير تلك القطع وببيعها في الأسواق العالمية، شرط الحصول على إذن بإخراجها من البلاد. ويسمح القانون للتاجر ببيع أيّ قطعة من دون تحديد مصدرها أو طريقة اقتنائها. هدف إسرائيل من وضع هذا القانون هو حيازة أكبر عدد ممكن من القطع الأثرية من فلسطين أوّلاً، وباقي مناطق الشرق الأوسط ثانياً. فذلك يحوّل إسرائيل إلى «جنة» تجار الآثار، وخاصةً أن الشعب الإسرائيلي معروف بحبّه للقطع الأثرية، التي يرى أنّ اقتناءها بمثابة استثمار طويل الأمد، بما أن سعر القطع الأثرية يزداد كلما طال عمرها. ولا يتوقف ربح إسرائيل من هذه المعادلة على حيازة التحف المهمّة، وإغناء متاحفها ومجموعات أفرادها الخاصة، بل يعطيها صورة عالمية تُبرزها دولة مهتمة بالتاريخ، فيما الفلسطينيون يصوَّرون بالهمجيّين المدمّرين للحضارات القديمة! وحبّ الإسرائيليين للقطع الأثرية لا يتوقف عند قيمتها الشرائية، بل يتخطّاها ليصل إلى المعتقدات الدينية. فالإسرائيليون هم في عملية بحث دائمة عن القطع المرتبطة بالتوراة والعهد القديم، وكلّ ما يمكن من خلاله إثبات وجود قبائل يهودية في هذه البقعة من العالم، إذ إنّهم يستغلّون وجود القطع الأثرية، ولا سيّما المزيّنة بكتابات عبرية لتثبيت حقهم في الوجود، وتأكيد شرعية دولتهم. ومع الأسف، تقف السلطات الفلسطينية لترثي وضع الآثار في فلسطين وتبكيه، ولا تعمل بجدّية وفعّاليّة على تغيير ذلك الواقع. فقانون الآثار المعمول به يعود إلى خمسينات القرن الماضي، ولا يجيز فعلياً أي عملية سرقة، كما أن مفاوضات السلام لم تشمل حتى الآن ملف الآثار. وإن بقي الوضع على حاله، فدولة فلسطين قد تنتهي دون تاريخ.

النتائج:

١. يتعرض التراث الفلسطيني للسرقة لما يقوم به الاحتلال من السرقة والتخريب والتدمير على مستوى الوطن.

٢. تضافر وتكامل الجهود الرسمية للدولة وشرطة السياحة والاثار الفلسطينية وجهود المجتمع المحلي، وذلك من خلال انشاء منظومة شراكة فاعلة يناط بها الحفاظ على هذا التراث والمواقع الاثرية وحمايتها، من خلال التوعية باهميتها وقيمتها.

٣. يعد الاحتلال الإسرائيلي من أهم عوامل تهديد المواقع الأثرية في الخليل وذلك من خلال القيود والإجراءات التي يفرضها على الأراضي الفلسطينية، وقد تركزت أعمالهم على الكشف على المواقع الأثرية دون استعمال أساليب علمية دقيقة أهمها التسجيل والتوثيق ودراسة التسلسل الطبقي وغيرها مما أدى إلى تدمير الكثير من الطبقات الحضارية، وانعكس سلبا على متابعة التسلسل الزمني الدقيق للكثير من المواقع الأثرية.

٤. تغير مسميات العشرات من القرى و المواقع الأثرية الفلسطينية وإبدالها بمسميات عبرية وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومؤسسات إسرائيلية، وضم المواقع الأثرية عن طريق المستوطنات الإسرائيلية.

٥. تلحق أعمال التنقيب غير المشروعة التي يقوم بها لصوص الآثار أضرارا بالآثار المنقولة وغير المنقولة فتعرضها إلى التشويه و التدمير، ولاسيما أنها تفقد قيمتها العلمية والثقافية.

٦. عدم وجود درجة كافية من الوعي الأثري في تكوين الحضارة وتعميق العزة الوطنية، فهناك علاقة مباشرة مابين غياب الوعي الأثري للمواطنين والمؤسسات والزيادة في تدمير الآثار، حيث يقوم المواطنين بالبناء دون الحصول على ترخيص دائرة الآثار، كما وتقع بعض المواقع الأثرية في أراضٍ خاصة مما يعرضها للخطر، ويعد الترميم بالطرق التقليدية من الأمور المهمة في المحافظة على الآثار ويجب عدم إدخال مواد إنشائية حديثة تعمل على التشويه والإساءة إلى أصالة المبنى الأثري.

٧. يعد النشاط العمراني والسكاني المستمر سبباً في اختفاء الآثار والمباني القديمة أو تدمير أجزاء منها، ويعد التطور والتوسع العمراني العشوائي وغير المخطط سواء داخل حدود البلديات والمجالس القروية وخارجها مدمرا، كما أن المباني التي تقام بجوار المناطق الأثرية لا تراعي الحرم الأثري أو التنسيق الحضاري.

٨. يحمل الأعلام الفلسطيني بعض المسؤولية في تدمير المواقع الأثرية أيضا لأنه لا يعطي الآثار الأهمية التي يستحقها من حيث إظهار أهمية الآثار و دراسة مضمونها، وتعتبر الحملات الإعلانية من العوامل التي تساعد على زيادة الوعي الأثري.

٩. يُشجع ضعف المراقبة أحياناً كثيراً من المؤسسات أو الأفراد على القيام بأعمال تؤدي إلى هدم المباني التاريخية راغبة في تجديدها أو إزالتها لتقيم مكانها بناءً جديداً نتيجة للجهل بالقيمة التاريخية للبناء أو عن عمد في بعض الأحيان.

١٠. ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدائرة الآثار والسياحة والمؤسسات المعنية بالآثار كما لا توجد آلية واضحة للعمل مابين الجهات العاملة هذا المجال .

١١.تعد العوامل الطبيعة من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تهديد المواقع الأثرية وتدميرها كارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها وشدة الرياح وغيرها.

١٢.وجود قصور في التشريعات الخاصة بحماية الآثار كما أنها تهتم بالأثر نفسه دون الاهتمام بالمنطقة المحيطة أي المشهد الحضاري، كما ويساعد جهل المؤسسات الخاصة والعامة بهذا القانون في سوء وضعف التطبيق يعتبر عاملا رئيسيا في تهديد وتدمير المباني.

التوصيات:

١.نشر وعي ثقافي مجتمعي فلسطيني من خلال إعلانات وندوات علمية وتوعية في كل المراحل الدراسية لمواجهة التحدي الإسرائيلي الجديد القديم.

٢.كما يتطلب الأمر توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لدائرة الآثار في السلطة الفلسطينية، فضلا عن إقرار قانون الآثار والتراث الثقافي الجديد ليصبح أداة رادعة للمتعاونين مع تجار الآثار في إسرائيل، إضافة إلى وضع برنامج وطني عاجل لمواجهة هذه الظاهرة، خصوصا من خلال برامج التوعية والتثقيف والتربية والتنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

٣.نشر دراسات عربية وفلسطينية بلغات أجنبية مختلفة لشرح المخاطر الإسرائيلية التي تهدد الآثار الفلسطينية الدالة على الهوية العربية للمدن والقرى الفلسطينية، وبعد ذلك مطالبة المنظمات الدولية ذات الصلة بحماية الآثار والأوابد التاريخية في فلسطين.

٤.ضرورة تسجيل الآثار والممتلكات الثقافية حتى لا تصبح مالا مباحاً، لأن الدولة لا تستطيع أن تثبت ما بحوزتها دون تسجيله وهو إجراء قانوني ضروري.

٥.العمل على توثيق التعاون مع وزارة الآثار، لرصد الممارسات الإسرائيلية تجاه تدمير المواقع الأثرية ببناء المستوطنات عليها، أو تجريفها وتخريبها، أو الحفر بها ونهبها وتوثيقها ونشرها وفضحها، فليس التاريخ الفلسطيني علما يدرس في كتاب نظري .

٦.وضع قائمة مفصلة لمواقع التراث الثقافي والطبيعي ذات القيمة المميزة في فلسطين.

٧.بناء قدرات داخل المؤسسات والجامعات الفلسطينية للحفاظ على الموروث الثقافي في فلسطين.

٨. تأسيس فرع خاص للشرطة السياحية، لحماية الممتلكات الأثرية والتراثية.

٩. حماية الموروث الثقافي والحضاري ورعايته من خلال الدعم المادي والمعنوي ودعم المبادرات الإبداعية وتشجيعها، وتمكين الشعب الفلسطيني من الانتفاع بالثقافة والمشاركة فيها .

١٠. دعم جهود إقامة هيئة مسح ميداني للتراث الشعبي وتوثيقه ودراسته وتحليله .

١١. دعم قطاع المتاحف في فلسطين من خلال خطة وطنية شاملة لحماية الممتلكات الثقافية وصيانتها واستعادة القطع المنهوبة ، وتشجيع السياحة الثقافية المدرسية.

١٢. إعداد بيبلوغرافيا تضم كل ما كتب عن التراث الشعبي الفلسطيني ، وأخرى عن الشخصيات التي أبدعت في هذا المجال.

١٣. من الضرورة إنشاء المتاحف لحماية الآثار التي تم اكتشافها من أجل دراستها و عرضها في المتاحف، بما فيها المتاحف المقامة في مواقع الآثار ومتاحف الجامعات وغيرها وإبراز الأخطار التي تتعرض لها الآثار.

١٤. التشديد على تطبيق اللوائح والقوانين على المتسببين في تدمير المواقع الأثرية والعبث بها ويجب أن تحل مشاكل التهديد المتعلقة بالأماكن الأثرية بالتشريع على المستوى الوطني وإعطاء حماية صارمة للمواقع الأثرية، وكذلك إعطاء اهتمام للمناطق المحيطة بها، التوصية باتخاذ كل الإجراءات القانونية وتعديلها وجعلها فاعلة، كما يجب إعادة النظر في القانون الحالي، إذ انه لا يوجد رادع حقيقي فيه، ويجب أن يكون القانون صارم بما يتعلق بالآثار والتنقيب عنها وإنزال عقوبات صارمة بحق كل من يلحق عن عمد أو عن إهمال أضرارا بالآثار ووضع مكافآت تشجيعية للمناصرين وذلك للحد من الآثار السلبية لهذه العوامل، وتشكيل لجنة من الأثريين المختصين لوضع الارتدادات القانونية للمواقع الأثرية وتعميمها على وزارة الحكم المحلي ودائرة الأراضي والبلديات.

١٥. العمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحفاظ على الموجودات والمعالم الأثرية والتاريخية للدولة المحتلة، وإحياء القانون الدولي مهمة أساسية على الصعيد الدولي لتفعيل القرارات التي تلزم إسرائيل من خلال وضع خطة إعلامية متكاملة للتوجه إلى الرأي العام العالمي، مدعومة بقوة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية سيفتح آفاقاً جديدة أمام حماية.

١٦. اتخاذ جميع التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية لحماية الآثار والمحافظة عليها وذلك حسب اختلاف طبيعة الآثار وأحجامها وموقعها وباختلاف طبيعة الأخطار التي تتعرض لها، وينبغي أن تكون الأساليب ذات طابع وقائي وإصلاحي.

١٧. إعطاء الاهتمام الكافي للمواقع الأثرية من قبل السلطة الفلسطينية وإبراز انعكاساتها وسلبياتها على المواطنين الفلسطينيين وهويتهم، وطرح هذا الموضوع بفاعلية في المفاوضات مع الاسرائيلين والمجتمع الدولي.

الهوامش والمصادر:

[١]– عصام يوسف، دور المنظمات الرسمية والأهلية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ٥٠ نشرة خاصة، الأيسسكو، ٢٠١١ م، ص١١.

[٢]– الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها فضح ممارسات " احتلال التاريخ " د. عبد الرحمن المغربي، ٢٠١٥م

[٣]– الموارد الثقافية في فلسطين، سجل المواقع الأثرية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، القدس، ٢٠٠٢م، ج١ ،ص ١٢

[٤]– حمدان طه ، إدارة التراث الثقافي في فلسطين، Focusعدد خاص عن مشروع الأمم المتحدة الإنمائي عن ٥٢ التراث الثقافي والأثار ، عدد ١ ، ٢٠٠٤ م ، ص٣٠.

[٥]– الموارد الثقافية في فلسطين، سجل المواقع الأثرية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، القدس، 2002م.

[٦]– الموارد الثقافية في فلسطين، سجل المواقع الأثرية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية، القدس، 2002م، ص٥٢.

[٧]– شكري عراف، المواقع الجغرافية في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت ص٢٣.

References:

1. Hijazi Al-Da'ajna, The Impact of Climate on Water Resources and Agriculture in the West Bank, Palestine, A Study in Applied Climate Using GIS and Remote Sensing Techniques, Unpublished PhD Thesis, Alexandria University, 2014.
2. Taha Kamel Khalifa Ramadan, Tourism Development in the Oases in the Western Desert in Egypt. Geography study, unpublished PhD thesis, Beni Suef University, Faculty of Arts, 2011.
3. Ahmed Rashad Mohamed El-Dahdouh, The Impact of Makh on Internal and External Tourism in the Cities of Alexandria and Hurghada: A Study in the Geography of Applied Climate, unpublished PhD thesis, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 2007.
4. Ali Hassan Moussa, storms and cyclones, Dar al-Fikr-Damascus, 1988.
5. Mohamed Subhi Abdel Hakim, Hamdi Ahmed El-Deeb, Geography of Tourism, First Edition, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1995.
6. Palestinian Meteorological Service, 2016.
7. Aida Nasim Beshara, Geography of Tourism and Recreation as a Contemporary Trend in the Geographical Study, Egyptian Geographical Journal, Issue 13, 1981